

نحو وضع الصادرات الصناعية في صلب استراتيجيا الحكومة للنمو الاقتصادي [2]

التنوير نحو المنتجات المعقّدة

سامي عطالله

مدير المركز اللبناني للدراسات

نانسي عز الدين

باحثة في المركز اللبناني للدراسات

تراجعت الصادرات اللبنانية في السنوات القليلة الماضية من 5 مليارات دولار عام 2012 إلى 3,9 مليار في 2017. وقضى هذا التراجع على بعض المكاسب التي حققتها الصادرات بين عاغي 2000 و 2011، عندما ارتفعت خمسة أضعاف في تلك الفترة. إلا أن الصادرات، على الرغم من تراجعها، ما زالت متنوّعة بشكل جيد. تفيد الإحصاءات أن لبنان صدر 1147 منتجاً من 15 قطاعاً إلى 172 دولة في عام 2017. وبالمقارنة مع الدول العربية والدول الأعلى دخلاً، يعتبر سجلّ لبنان في إنتاج العديد من المنتجات وتصديرها إلى العديد من الأسواق مثيراً للإعجاب، لا سيّما في غياب سياسة صناعية فعلى. سبيل المثال، صدرت كوستاريكا في عام 2017 نحو 824 منتجاً إلى 108 بلدان، فيما صدرت كرواتيا 1052 منتجاً إلى 130 بلداً، والأردن صدر 895 منتجاً إلى 157 بلداً.

ولكن، يصبح أن التنوع جزء أساسي من التطوير الصناعي، إلا أنه ليس كافياً. وما يبدو أنه الأهم للاقتصادات من أجل تحقيق نموّ وإجراء تحوّل بنوي، هو صناعة منتجات أكثر تطوراً، بما فيصح المجال أمام وظائف أفضل ونموّ أكثر استدامة. وبناءً على عمل البروفيسورين رودريك وهاوسمان من جامعة هارفرد، لا تنمو الدول وتصبح ثرية من خلال إنتاج المجموعة نفسها من المنتجات، بل من خلال الانتقال إلى نشاطات إنتاج جديدة مبتكرة ومتطورة. ومعقدة عبر مراكمة القدرات والمعرفة. وهذا بالضبط ما يجدر بالمرء التفكير به عند السعي إلى تطوير القطاع الصناعي وتعزيز صدراته.

موقع لبنان على مؤشرات التنميد الاقتصادي

يمكن تفصيل التعقيد الاقتصادي لأي بلد من خلال مؤشرين: عدد المنتجات المختلفة التي يصنّرها بلد ما (إنتاج، تنوع)، ومدى انتشار المُنتج (أي عدد الدول التي تصدّره)، وفي حين أن المؤشر الأول واضح لا يحتاج إلى شرح، إلا أن الثاني أكثر دقّة فعلى سبيل المثال، المنتجات التي تنطلق صناعتها بعض المعرفة/ القدرة تصنّر إلى العديد من البلدان في العالم وتعتبر أقل تعقيداً. ومن هذه المنتجات الخشب وبعض منتجات الأغذية الزراعية. في المقابل، يتّجه تصدير المنتجات التي تحتاج إلى معرفة متخصصة ودراية إلى بعض الدول في العالم وتعتبر أكثر تعقيداً. وتخصّصت مخلا الآلات والمعدات الكهربائية. وستمكن الدول، التي تتضمّن معرفة ودراية وإنتاجية أكثر تنوعاً، من صناعة المزيد من المنتجات الفريدة لخصائص مكانتها في السوق العالمية.

إذا نظرنا إلى موقع لبنان لجهة التعقيد الاقتصادي، نلاحظ أن صادراته عند مستوى أدنى مماثل إلى المتوسط. وبعيداً من ظاهر الأمور، من المهم الإشارة إلى ما يلي:

أولاً، بناءً على مؤشر التعقيد الاقتصادي، حققت الصادرات اللبنانية مكاسب لجهة تطورها بين عاغي 1995 و 2014، ولكنها بدأت منذ ذلك الحين بالتراجع مقارنة بدول أخرى. وثانياً، يحتل لبنان المرتبة الستين بين 130 بلداً لجهة

تعقيد الصادرات.

ثانياً، استطاع لبنان أن يصنّر 38 من أصل 100 منتج أكثر تعقيداً إلى العالم عام 2017. بقيمة تصدير تجاوزت 100 ألف دولار لكل منتج من هذه المنتجات، وتشمل هذه المنتجات الآلات ومنتجات الصناعات الكيماوية مثل الات إنتاج المطاط أو البلاستيك وماكيس ضغط الاحتفال الدولية ومضخّات الهواء أو التفرغ.

إمكانات التصدير غير المستغلّة

في حين تشكّل الآلات والمنتجات الكيماوية 24% من الصادرات اللبنانية، فإن 1,5% فقط منها تعتبر منتجات عالية التعقيد. ويؤشّر إنتاج قدرة مهجنّة ودراية تسهّل عملية التطوير والإبتكار.

تقدّر إمكانات التصدير التراكمية وغير المستغلّة لكلا القطاعين - الآلات والمواد الكيماوية - بنحو 300 مليون دولار. وتحوز الصادرات الفعلية للآلات على 36% فقط من الإمكانات الإجمالية مقابل 50% للمواد الكيماوية. وتشمل المنتجات ذات الإمكانات الأعلى غير المستغلّة أجهزة التوليد (إمكانات غير مستغلة قدرها 75 مليون دولار)، والسوبرفوسفات (20,4 مليون دولار)، والمحولات (2,7 مليون دولار)، ونيجيريا 2,4 مليون دولار، وأوروبا (هولندا) 2,8 مليون دولار، وبلجيكا 1,7 مليون دولار، وإسبانيا 1,4 مليون دولار)، وإسبا (بنغلاديش 7,3 مليون دولار، والهند 2,3 مليون دولار، واندونيسيا 1,6 مليون دولار) والولايات المتّحدة (3,5 مليون دولار)، والبرازيل (2,7 مليون دولار، وبلدان أخرى.

استطاع لبنان أن يصنّر 38 من أصل 100 منتج أكثر تعقيداً إلى العالم عام 2017. بقيمة تجاوزت 100 ألف دولار لك منتج

ملايين دولار). يتّبع قطاع الآلات بأعلى الإمكانات غير المستغلّة. تبلغ قيمتها 205 ملايين دولار. تتوزّع في أنحاء العالم. والإمكانات الأعلى موجودة في السويدية (25 مليون دولار) تليها عُمان (15 مليون دولار) والجزائر (13,8 مليون دولار) وبنغلاديش (13,6 مليون دولار) ومصر (13,5 مليون دولار) ونيجيريا (9,3 مليون دولار). غير أن ثقله إكسكانات غير مستغلّة أيضاً في أكثر من 28 بلداً مؤرّجاً على 8 بلدان في الشرق الأوسط و7 في أوروبا و7 في أفريقيا وبلدان في أمريكا الشمالية وبلدان في آسيا الوسطى.

تحفظ المنتجات الكيماوية بإمكانات غير مستغلة تبلغ قيمتها 92 مليون دولار. وتقدّم صادرات هذه المنتجات فرصة لتنوع النطاق الذي يمكن أن تبلغه الصادرات اللبنانية من خلال اختراق أسواق مثل بنغلاديش والبرازيل وهولندا. ولكن تبقى أكبر الإمكانات غير المستغلة للمنتجات الكيماوية في بعض الدول العربية - السويدية (16,9 مليون دولار)، ومصر (4,8 مليون دولار)، والكويت (2,4 مليون دولار). ولكن هناك فرصة أيضاً مُتاحة في غرب أفريقيا (ساحل العاج 3,2 مليون دولار، وغانا 2,7 مليون دولار، ونيجيريا 2,4 مليون دولار، وأوروبا (هولندا) 2,8 مليون دولار، وبلجيكا 1,7 مليون دولار، وإسبانيا 1,4 مليون دولار)، وإسبا (بنغلاديش 7,3 مليون دولار، والهند 2,3 مليون دولار، واندونيسيا 1,6 مليون دولار) والولايات المتّحدة (3,5 مليون دولار)، والبرازيل (2,7 مليون دولار، وبلدان أخرى.

الصناعات اللبنانية بحاجة إلى دعم واسع

لا تكمن أهمية هذه المنتجات في أننا نقوم بتصديرها حالياً

300
مليون دولار
هي القيمة التقديرية
لإمكانات التصدير التراكمية غير المستغلّة
في قطاعي الآلات والمواد الكيماوية

فحسب (ويمكننا ربّما أن نعرّز صادراتها)، بل أيضاً لما لذلك يمكنه التحوّل الهيكلي داخل القطاع بمعنى آخر، يمكن لتحسين إنتاج هذه المنتجات أن يمهد الطريق لتصنيع منتجات متعدّدة أخرى، لا سيّما في مجال الآلات والمعدّات الكهربائية ومجال مراكمّة القدرة والخبرات. خلال مراكمّة القدرة والخبرات، يمكن أن يتغيّر هذا المنتج جاديتها هو قيمتها الاسترجحية بالنسبة إلى القطاع، واستناداً إلى دراسة للمركز اللبناني للدراسات (حيث لمنتجات المصدّرة مرتبطة بناءً على قدراتها). يمكن أن يؤدّي تحسين المنتجات المعقّدة المنتج حالياً إلى إتاحة الفرصة لإنتاج 21 منتجاً جديداً في مجال الآلات والآلات الكهربائية، وكذلك في أربعة مجالات في الصناعات الكيماوية و«الحليقة»، وهذه المنتجات هي الات مختبرات للتحفّظة وموزّعات سائلة والآلات لصناعة مشتقّات الحليب والإسمدة الكيميائية والآلات الحصاد والأدوية العلنية وغيرها. يجب أن يشكّل هذا النوع من التحليل الأساس لوضع سياسة

صناعية تركّز على تطوير المعرفة المطلوبة لهذه القطاعات الفرعية المحدّدة من أجل الاستفادة من إمكاناتها. ويعتبر التنوع نحو إنتاجات معقّدة، عملية طويلة تتطلّب دعم الصناعات القائمة لتبلّغ أقصى إمكاناتها وتراكم المعارف والقدرات الإنتاجية لتسهيل المزيد من الإبتكار والتنوع نحو منتجات «مشابهة». وتحتاج الصناعات اللبنانية إلى دعم واسع لتتحكّن من بلوغ هذه الإمكانيات وتعزيز الإبتكار والتطوير.

تقف التحالفات المرترعة للإنتاج حجر عثرة أمام تقدّم القطاع الصناعي في لبنان، ولكن الصناعيةين يواجهون مجموعة واسعة من التحدّيات الأخرى التي يمكن معالجتها. وبالفعل، وعلى الرغم من قدرة لبنان العالمية على الإبتكار وتوفّر العلماء والمهندسين، يفقر هذا البلد إلى الدعم في مجال البحث والتطوير وإلى إنفاق الشركات عليه وتعاون الجامعات والقطاعات المختلفة فيه، وكذلك شراء الحكومة المحدود لمنتجات التكنولوجيا المتقدّمة. لذلك ينبغي أن يركّز دعم إبتكار القطاع على تسهيل البحث والتطوير والوصول إلى التكنولوجيا الجديدة.

يتنمّع قطاع التصنيع في لبنان بإمكانات تصدير جيدة، تبرزها القدرة الإنتاجية الحالية والدراية الفنية. لذلك يجب أن تتعاون الحكومة مع جمعيّة الصناعيين اللبنانيين لاستفادة من هذه الإمكانيات، بدلاً من تجاهلها. وعلى الرغم من أن ذلك سيكون عملية طويلة، إلا أن الدعم يجب أن يسهّل استراتيجيات تراكم المعرفة والقدرات ونقلها وأن يضمن المزيد من الإبتكار والتعقيد في الإنتاج. ترجمة لينا، الساحلي

قواد زمكح

رئيس تجضم رجاك وسيّدات الصالح اللبنانيين
ضوء العالم

رياض عجبي

رئيس مجلس إدارة بنك بيمو

كلّ اللبنانيين يعانون جزءاً الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها البلاد، وخصوصاً الشركات اللبنانية في لبنان والمنطقة. إذ تحوّلت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية. والآن انتقلنا إلى أزمة نقدية. فالشركات تعاني من ندرة السيولة ويدونها المتراكمة. وبالتالي، علينا إبتكار الأفكار البنيّدة لمواجهة هذه الأوضاع الصعبة. لممكننا اقتراح أساليب جديدة لتحسين الوضع النقدي من طريق تشجيع عمليّات الدمج والشراء (M&A) من خلال التمويل الدوم، وتعزيز سيولة السوق من خلال التأمين الائتماني أو إصدار سندات مكفولة. يمكننا اقتراح أساليب جديدة لتحسين الوضع النقدي من طريق تشجيع عمليّات الدمج والشراء (M&A) في لبنان، بهدف إنشاء شركات لائنيّة لتصبح مجموعات متضامنة ومتنوّعة، تكون أقدر على التّظوّر والنموّ دولياً. وأصلب مالياً، ولديها حوكمة أفضل، وأكثر فعالية. كذلك يرمي تشجيع عمليّات الدمج أو الشراء المشار إليها إلى توفير الأدوات التي تساعد الشركات على تحسين شروط الدفع، وبالتالي تقليل احتياجاتها من تمويل رأس المال العامل بحيث يمكن تحقيق الأهداف الآتية:

● تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال مساعدة الشركات اللبنانية على زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية وبالتالي زيادة الصادرات.

● تقليل حاجة الشركات اللبنانية إلى الاعتماد على البنوك المحليّة من خلال منح تلك الشركات، وصولاً أفضل إلى التمويل الخارجي (الموردين المحليّين والعالميين أو المؤسسات المالية).

● التأثير بنحو كبير في القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني من خلال إنشاء مجموعات كبيرة تعمل في القطاعات التي يمتدّع فيها لبنان بميزات تنافسية على وجه التحديد.

ويمكن أن يكون دور البنك المركزي أمراً حيوياً في خلق مشهد أكثر نشاطاً في عمليّات الدمج والشراء، في لبنان، وتوفير التمويل الدومو لتشجيع هذه العمليّات.

في واقع الحال، يتميّز الوضع الاقتصادي الكئّي (1) تقييمات منخفضة للشركات، (2) انخفاض السيولة، (3) توقّعات اقتصادية غير مؤكّدة/ محفوفة بالخطر. وبالتالي، إن هذه البيئة مؤاتية لعمليّات الدمج أو الشراء.

ويمكن تحقيق عمليّات الدمج أيضاً من طريق تحفيز البنوك المحليّة على تمويل عمليّات الشراء من خلال تقديم إمانات تمويل الشراء، إذ إن البنك المركزي سيضخّج هذا الأمر من أجل توحيد الأسواق الرئيسية التي يمكن أن يتمتّع فيها لبنان بميزات تنافسية مغارّة بالأسواق الإقليمية أو العالمية.

● من شأن عمليّات الدمج والشراء أن تخلق شركات ذات (1) حجم أكبر، و(2) حوكمة أفضل للشركات لتوفير إمكانية أفضل للوصول إلى رأس المال (الدولي) التمويل، ما يتيح للاقتصاد اللبناني

● تتخلّق عمليّات الدمج والشراء (1) التازر، (2) اقتصادات الحجم، (3) مع إتاحة مساحة أكبر

وجهات نظر

تشجيع عمليّات الدمج والشراء وإصدار السندات المكفولة

أفكار لتحسين الوضع النقدي وتعزيز السيولة

لمميزانيات للتركيز على البحث والتطوير، ما يؤدي إلى مزيد من التصدير ويؤرّز إيجاباً بميزان المدفوعات.
● سيكون للمجموعات الكبيرة أيضاً نفوذ أفضل على الموردين. ومن شأن هذا الأمر أن يمنح الشركات اللبنانية التفازوس في شأن شروط أفضل للدفع وتحرير بعض رؤوس أموال البنوك المحليّة المتحرّجة حالياً في التسهيلات المصرفية/

يؤدّي تشجيع عمليّات الدمج أو الشراء إلى توفير الأدوات التي تساعد تمويل رأس المال العامل

السحب على المكشوف ذات الصلة برأس المال العامل.
ينبغي تشجيع عمليّات الدمج والشراء من خلال التمويل الدوم، إنّ تشجيع عمليّات الدمج والشراء سيكون له تأثير عميق ودائم بالوضع الاقتصادي اللبناني، وتحديدأ من الناحية النقدية. كذلك يجب تحسين شروط الدفع من الموردين من خلال تصديق البنك أو تأمين الائتمان، إذ انتهى اتتمان الموردين، وكذلك الائتمان المصرفي، وأصبح أكثر تكلفة وأقل وفراً. والفكرة هي زيادة اتتمان المورد من طريق جعل البنوك تصدّق على الفواتير التجارية أو توفير التأمين على الائتمان، وعبر السندات المكفولة.

● تقديم حوافز لتسهيل كلّ من تطوير الفواتير من قبل البنوك المحليّة، وتقديم تأمين ائتماني على

الانتبث 8 تموز 2019 العدد 64

الانتبث 8 تموز 2019 العدد 64

الانتبث 8 تموز 2019 العدد 64

الانتبث 8 تموز 2019 العدد 64

الشركات ذات المبالغ المستحقّة الدفع.
● الحصول من المؤسسات المالية الدولية/بنوك التنمية للدعم/ التصديق على أدوات التمويل والسندات هذه، وبالتالي تحسين مخاطر الائتمان الخاصة بها.
● توفير إطار يمكن من خلاله تداول/ بيع/ وخصم الفواتير المعقّدة.
إذاً، في ظلّ أسعار الفائدة المرتفعة على السلفات المصرفية، من الصعب على شركات التوزيع اللبنانيّة تمويل رأس مالها العامل، وبالتالي سيُتبع التأمين الائتماني لهذه الشركات الحصول على شروط دفع أفضل من مورديها، ما يقلّل من حاجتها إلى التسهيلات من البنوك اللبنانية.

ومن شأن عمليّات الدمج والشراء في قطاع تصنيع الأغذية أن يخلق لاعين قادرين على: (1) تصدير المزيد والمنافسة بنحو أفضل في الأسواق الإقليمية، (2) الحصول على تمويل من البنوك، (3) التفاوض على شروط دفع أفضل مع مورديهم.

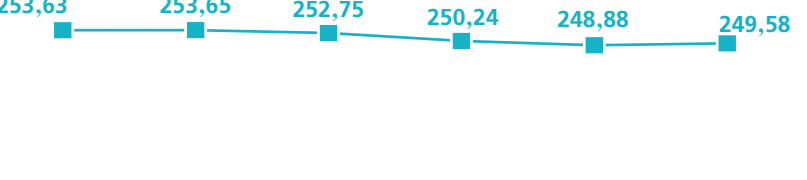
كذلك تواجه المستشفيات اللبنانية صعوبات مالية في ظل الوضع الاقتصادي الانكماشى الحالي، من شأن عمليّات الدمج والشراء: (1) تحسين الجودة والعملّيّات التي من شأنها تعزيز البلد وجهة جذّابة للسياحة الطبية و(2) منح المستشفيات إمكانية الحصول على تمويل دولي أرخص. أيضاً، من شأن عمليّات الدمج والشراء في هذا القطاع أن يساعد على:

(1) زيادة الأرباح والتطوير (2) خلق اقتصادات حجم، ويمكن كليهما أن يحسّن الصادرات. ويمكن أن يكون ركيزة للقطاع الصناعي اللبناني القادرة على التصدير على المستوى الإقليمي بالنظر إلى وجود أطراف فاعلة رئيسية يُمكن أن تستفيد من التعاون المنظّم والمطلب الإقليمي المتزايد.
● بناءً على دراسة مفصّلة قامت بها BEMO Securitization (BESEC)

مؤشر

موجودات المصارف تسجّل ثاني انخفاض شهري في 2019

موجودات المصارف اللبنانية (بمليارات الدولارات)



كانون الأول 2018	كانون الثاني 2019	شباط 2019	أذار 2019	نسيات 2019	أيار 2019

المصدر: مصرف لبنان

المصارف بإطلاق عروض سخية لعملائها من ناحية الفوائد المتوحّة (عرض أحد المصارف من الهندسات المالية الجديدة) منذ بداية هذا العام) فواتر تصل لغاية 40% خلال فترة 3 سنوات على فوراً في ميزانيتها عند إجراء العمليّات، بعدما كانت الأصول المحاسبية المنطقية تفرض عليها سابقاً تسجيل هذه الأرباح عند الاستحقاق تدرّجاً على مدى السنوات التي تشملها هذه العمليّات. سيسمح هذا الإجراء، في الفترة القليلة بإضافة جزء كبير من هذه الأرباح إلى ميزانيّات المصارف لهذه السنة، بدل تأجيل احتساب هذه الأرباح كما تقتضي الأصول المحاسبية، ومن المفترض أن يُسهم هذا الإجراء، في تجميل ميزانيّات المصارف اللبنانية.

مصرف لبنان - كميّاته منذ بداية الأزمة - يتعامل مع هذه المؤشّرات بمنطق المعالجات الظرفية التي تحاول حماية صورة القطاع ورأقه بمعزل عن أسباب الأزمة الفعلية والمعالجات البنوية الممكنة. ويظهر هذا بوضوح من قراراته الأخيرة التي حاول من خلالها التفاعل مع هذه التحوّلات.

الانتبث 8 تموز 2019 العدد 64